

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي . بصورة عامة . بالوحدات الحكومية ، وذلك من خلال الإلتزام بالقوانين واللوائح المالية التي تنظم وتضبط الإجراءات المالية والمحاسبية ، ومن خلال الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية ، وقد إختار الباحث تطبيق الجانب العملي على وزارة الداخلية ، هادفاً إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية بالوزارة وإختبار التطبيق الفعلي للنظام وتقييم نظام الرقابة لتحديد مدى كفاءته وفعاليتته ، وتقديم التوصيات حول النظام المتبع .

وقد تضمنت الدراسة الفرضيات التالية :-

- ١ . أنظمة الرقابة الداخلية بوزارة الداخلية تتوافر فيها المقومات الأساسية المطلوبة لإنشاء نظام فعال ومؤثر .
 - ٢ . نظام المراجعة الداخلية بوزارة الداخلية نظام سليم ويتفق مع المتطلبات المهنية المتعارف عليها .
 - ٣ . اللوائح والمنشورات المنظمة للأداء المالي بالوزارات والوحدات الحكومية يتم تطبيقها بصورة جيدة وفعّالة بصورة تحقق الأهداف المرجوة .
- وقد إعتد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع الإستعانة بالأساليب الإحصائية في تحليل البيانات المتحصلة من العينة المبحوثة .
- تم إعداد هذه الدراسة على جزئين الجزء الأول هو الإطار النظري للدراسة ، والجزء الثاني يتعلق بدراسة الحالة (الجزء العملي) وذلك من خلال خمسة فصول مقسمة كالتالي :-

≡ الفصل الأول ، تم تقسيمه إلى مبحثين إحتوى الأول على مقترح البحث والثاني على الدراسات السابقة .

≡ الفصل الثاني إلى مبحثين ، الأول مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها وأهدافها وعناصرها ، أما المبحث الثاني فقد تناول مقومات وطرق قياس الرقابة الداخلية ، أما الفصل الثالث تناول ركائز الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية

وذلك من خلال مبحثين ، المبحث الأول القوانين واللوائح المنظمة للأداء المالي بالوحدات الحكومية ، والمبحث الثاني المراجعة الداخلية .

≡ أما الفصلين الرابع والخامس فقد تناولوا التطبيق العملي للدراسة والنتائج التي خلصت إليها والتوصيات الهامة .

≡ حيث قُسم الفصل الرابع إلى مبحثين الأول نبذة عن وزارة الداخلية وهيكلها التنظيمي وأهم الوحدات الرقابية بها ، المبحث الثاني تناول التعريف بمجتمع البحث وعرض وتحليل البيانات .

≡ الفصل الخامس تناول نتائج وتوصيات الدراسة .

أهم النتائج المتعلقة بوزارة الداخلية :-

١ . عدد الضباط الماليين العاملين بالشئون المالية والمراجعة الداخلية قليل جداً مقارنة بحجم العمل بالإدارات التابعة لوزارة الداخلية بالإضافة إلى عدم الإهتمام بتأهيل وتنمية قدراتهم .

٢ . عدم تصميم نظام محاسبي يعمل آلياً في تسجيل وتدوين البيانات المحاسبية ويعمل على معالجتها آلياً وتعميمها على كل الوحدات المالية وربطها ببعضها البعض عن طريق شبكة إلكترونية .

أهم التوصيات المتعلقة بالوزارة :-

١ . زيادة عدد الضباط الماليين العاملين بالشئون المالية والمراجعة الداخلية بما يتناسب وحجم العمل المالي ولختيار من تتوافر فيهم الكفاءة العلمية والعملية .

٢ . العمل على تصميم نظام محاسبي يتم تطبيقه بصورة آلية وتعميمه على كل الوحدات من خلال ربطها مع بعضها البعض بشبكة إلكترونية .